



مؤتمر علماء اليمن يواصل أعماله ويناقش عدة أوراق عمل أكدت على:

تجريم أية دعوة قائمة على التعصب المذهبي والطائفي والتعامل معها وفقاً لحكم الشرع وجوب طاعة ومناصرة ولاية الأمر لمواجهة دعاة الفتنة والفساد وما يهدد أمن ومصالح الناس



توعية المجتمع بثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر ضرورة قيام الدولة بواجبها في حسم الفتنة وتثبيت الأمن على كل الوطن

دعوة العلماء لمعالجة كل مستجد في باب العلاقة بين الحاكم والمحكوم

صنعاء / سبأ: وإصل أمس الأربعاء مؤتمر علماء اليمن جلسات أعماله بصنعاء التي انعقدت تحت شعار من أجل وحدة الأمة وحمايتها من الفتنة، وذلك مناقشة عدد من أوراق العمل المقدمة من أصحاب الفضيلة العلماء إلى جانب العديد من المخاضات.

وناقش المؤتمر ورقة مقدمة من نائب رئيس جمعية علماء اليمن عضو مجلس الشورى الشيخ ناصر محمد الشيباني قدم ورقة عمل بعنوان / طاعة وفي الأمر مطلب شرعي وواجب حياتي استند فيها إلى مستد الإمام أحمد وصحبي البخاري ومسلم وسنن أبو داود والنسائي والترمذي وعدد من مراجع السيرة، التي أوضحت تعريف ولاية الأمر وواجباتهم وحقوقهم، وأهل العلم وواجباتهم وحقوقهم وطاعة ولاية الأمر والعلماء بالمعروف، والحديث (لا طاعة في معصية إنما الطاعة في المعروف).

وأكد لزوم طاعة وتقدير الولاية ماداموا متمسكين بشرع الله تعالى ولم يأمروا بكفر بواجب أو إكثار لأمر معلوم من الدين بالضرورة أو مجاهرة بالمعاصي، وتفويض الأمور اليه لحفظ الحدود والقيام بأعمال الدولة وتطبيق شرع الله ورعاية المصالح ورد المظالم، وحقن الدماء، مع إسداء النصيحة الصادق لهم وتصويرهم، ومناصرتهم في قتال من يبغى الفتنة والفساد وتهديد أمن الناس ومصالحهم.

فيما قدم رئيس جامعة عدن الدكتور / عبدالوهاب راوح ورقة عمل حول (فتنة الحوثي : المصادر الفكرية والمشروع السياسي)، التي أوضح فيها أن تسمية تنظيم الشباب المؤمن امتداد لتنظيم نشأ في إيران باسم الشباب المؤمن له العديد من الفروع في أوروبا وأمريكا وعدد من الدول ويقوم هذا التنظيم في إطار المرجعي على جذور تاريخية لدعوى الاحتكار لأحقية إدارة الأمة سياسياً وروحياً ويعمل على استعادة هذا الاستحقاق الذي يراه بكل الوسائل المكافئة بما فيها الوسائل المسلحة، مبرراً ذلك بمبدئه المشهور / الخروج على الحاكم المقتضب / أي للإمامة.

وعرض الدكتور راوح فلسفة هذا التنظيم وتحليلاته التي استقامها مشروع من واقعة سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وخروجه كذلك عن مذهب الزيدية في بحثه عن عصبيته لدعوته ومشروعه السياسي ومناقشته بالإنثى عشيرة الجعفرية.

كما أوضح الأعمال التي انتهجها لتنفيذ مشروعه بنشر البلبلة حول الزيدية والسنية، وفتح مراكز ومدارس بنص مذهبي، وضرب السلام الاجتماعي.

وكربلاء وذكرى استشهاد الإمام علي كرم الله وجهه وأخلاق المناسبات والمراني والمآثم على مدار العام.

وأشار راوح إلى لجوء الحوثي للضرب على وتر الطائفية والمذهبية والعرقية وحجب الشباب عن الأسرة والمجتمع والمحيط العام ورفع شعار جهاد أمريكا واليهود بقصد خلط الأوراق والتشكيك بجدى الوحدة اليمنية ورفضها ورفض الدستور والمؤسسات الدستورية والديمقراطية، وضرب السلام الاجتماعي.

ودعا الدكتور راوح في ورقته إلى تجريم هذا التمردد واعتباره فساداً في الأرض وإهلاكا للحرح والنسل ومكراً يجب محاربهه بالحوار والسلاح إذا اقتضى الأمر وتأييد الحكومة

فيما تطرق الدكتور عبدالرحمن الخميسي من جامعة صنعاء في ورقة عمل له إلى أخطار الفتنة الطائفية والمذهبية والمناطقية والسليالية، في إنحاء الغترات الجماعية وأحيانها وسفك الدماء وإراقتها وقتل النفس التي حرم الله وأخافة السبيل وترويع الأمن وهدم البيوت وتخريب الطرق والمباني وإشاعة الفوضى في البلاد واستنزاف الاقتصاد وحمل الناس على القتل والتناقض والسب والقذف والعيبه والنميمة والتعالي على الغير وعدم القيام بحقوق الأخوة الإسلامية وتشطير الأمة.

ودعا الخميسي إلى تضمين المناهج التعليمية دروساً حول خطر التعصب بمختلف أنواعه، والقيام بالتوعية الإعلامية بخطور هذا المرض والدعوة إلى الاعتصام بالكتاب والسنة وتجريم أي دعوة قائمة على التعصب المذهبي أو المناطقي أو السليالي أو الطائفي.

وقدم الشيخ / عارف الصبري ورقة عمل له عن الواجب الشرعي بخصوص الأحداث في صنعاء، ونهى الشرع عن الفرقة والافتتال، ورأيه في مسألة خلافة المسلمين، وكذا حكم الشرع في التعامل مع مثل هذه الفتنة.

إلى ذلك قدم الشيخ حسين محمد الهداد ورقة عمل حول خطر الخروج على وفي الأمر أكد فيها أن الخروج على وفي الأمر فيه تعطيل لكثير من المصالح العامة، وأن ذلك أمر حرمه الدين وحذر منه الرسول صلى الله عليه وسلم.. وبين الهداد في ورقته حرمة دم المسلم بالاستناد إلى نصوص الكتاب العزيز والسنة المطهرة وإجماع علماء الأمة ومختلف الشرائع، ووجوب لزوم الجماعة ونصب وفي الأمر والخليفة وطاعته، بالإضافة إلى موقف وفي الأمر من الخارجين عليه، وكيف يمكن أن تنق الفتنة، أما ورقة العمل المقدمة الشيخ هاشم الحبشي فقد تناولت (أخطار الفتنة الطائفية على وحدة الأمة والجماعة وموقف الشرع منها).

من جانبه استعرض الدكتور / غالب القرشي ورقة عمل له حول أثر الفتنة على وحدة الأمة وأمنها واستقرارها، عرف فيها معنى الفتنة، وفتنة الاقتتال بين المسلمين وفتنة الظلم في الدين وإدعاء احتكار حقائق ودقائق الدين، وفتنة الاقتتال بين المسلمين وفتنة الظلم والاستبداد، وكيفية مقاومة الظلم والاستبداد في حالة وقوعه.

وأكد الدكتور القرشي أن فتنة الاقتتال وسفك الدماء من أخطر الفتن على الأمة والفرد وأن ظلم واستبداد الحاكم أخطر أنواع الظلم، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من

في جهودها المسؤولة والمبدولة والرامية لأخماد نيران التمرد، مع مراجعة الخلفية الفكرية لهذه الفتنة وما تسببه من إزدواج مرجعي حول مصدر مشروعية الحاكم بين الوصية واختيار الأمة، ووضع خطة لحماية النشئ المغربي بهم وإغلاق المؤسسات الطائفية التي تروج وتسوق للطائفية والمذهبية، على أن تقوم المؤسسات العلمية بدورها في التنوير والتوعية في مختلف أوساط المجتمع ونشر ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر.

بعد ذلك تلاقاً وزير الأوقاف والإرشاد القاضي حمود الهتار توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بتشكيل لجان الوساطة والحوار مع الحوثي من أصحاب الفضيلة العلماء والشخصيات الاجتماعية والسياسية والأحزاب.. وإصداره قرار بالعلمو، والتعويض العادل للمتضررين.

كما قدم القاضي الهتار ورقة عمل حول التكيف الموضوعي القانوني للأحداث الجارية في صنعاء بالرجوع إلى نصوص القانون المتعلقة بالجرائم الماسة بأمن الدولة والتي تنطبق على الأفعال التي ترتكب بقصد إضعاف القوا المسلحة والتخريب وإثارة العصيان المسلح وأغصاب العامة والأموال المملوكة للدولة أو لجماعة من الناس والإضرار في مقامة السلطة العامة المكلفة بتنفيذ القوانين والعقوبات التي حددها القانون في هذا الصدد.

كما تم في جلسات يوم أمس الأربعاء ورقة عمل حول الأفكار الحوثية في ميزان الشرع للشيخ محمد علي مرعي رئيس فرع جمعية علماء اليمن بالحديدة، والتي عرض فيها خلاصة أفكار الحوثي المشككة بكتب الحديث المجمع على صحته، وتشجيعه لإتباعه على لعن كثير من الصحابة للرواة وقحة في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وبخلافتهما للمسلمين، وسعيه لقلب نظام الدولة.

وأشار إلى آثار هذه الفتنة الدعوة العمياء في زرع الاختلاف والشقاق بين أبناء الدين الواحد والوطن الواحد، وما في ذلك من مفسد كثيرة تضمر بمصالح الناس والجمعة، وما تسببه به في ذلك من خلال محاولة إثارة الغترات السليالية والمذهبية والطائفية.

مؤكداً أنه من واجب الدولة بسط سياستها على كل أرض الوطن وتثبيت الأمن وحسم مثل هذه الفتنة، وأن هذا هو حكم الشرع في هذا الجانب.

مقارنة بـ ٧٥ مستشفى في العام ١٩٩٢م، ومستشفى ذمار العام ليس بمنأى عن هذا التطور الذي حصل في عهد الوحدة المباركة حيث تم خلال الثلاث سنوات الماضية توفير بعض التجهيزات والمعدات بما يعادل ستين مليون ريال إضافة إلى افتتاح العديد من التخصصات الجديدة كقسم الغسيل الكلوي والعناية المركزة وقسم الأطفال الخدج حديثي الولادة كما أنه وبمناسبة إعياد الوحدة سوف يتم افتتاح مبنى الطوارئ الوليدية والذي تبلغ كلفته أكثر من ثلاثمائة وخمسين ألف دولار كما سيستأنف العمل في مبنى العيادات الخارجية.

كما صدرت توجيهات فخامة علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بتحويل مستشفى ذمار العام إلى مستشفى مركزي نظراً للخدمات التي يقدمها وموقعه المتوسط لعدد من المحافظات.

ورشة عمل في عدن حول تعديل قانون الجمعيات والمؤسسات

ندوة سياسية ومعرض تشكيلي عن حقوق الإنسان في بلادنا

كما تناول حميد المخلافي، عميد كلية التجارة والاقتصاد في كلمته عن المجالس المحلية وتعزيز حقوق الإنسان وبناء القدرات المحلية للأشخاص باعتبارها الهدف الأساسي من صنع التنمية، إضافة إلى التركيز على الجوانب التعليمية واستكمال التعليم الجامعي والتوسع في التعليم ومراكز محو الأمية والاهتمام بتعليم الفتاة.

من جانبه أوضح الأخ خالد عايش، رئيس مجلس أمناء الملتقى في تصريحه لـ (١٤ أكتوبر) أن هذه الفعاليات التي ينظمها الملتقى تأتي تزامناً مع احتفالات شعبنا بالعيد الوطني الـ (١٧) للوحدة، وتشمل ندوة وطنية عن الوحدة اليمنية ودورها في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وإقامة معرض تشكيلي يضم عدداً من اللوحات الفنية عن حقوق الإنسان، إلى جانب إقامة حفل فني ساهر مساء يحتوي على فقرات فنية تعبر عن حقوق الإنسان في بلادنا.

نظم الملتقى الوطني لحقوق الإنسان اسباً بالحديدة ندوة وطنية عن الوحدة اليمنية ودورها في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى إقامة معرض تشكيلي ضم عدداً من اللوحات الفنية التي تناقش قضايا حقوق الإنسان.

وفي الندوة التي حضرها عدد من المهتمين بقضايا حقوق الإنسان تطرقت د.كفاح الدبيعي، استاذة علم النفس بجامعة الحديدة في كلمتها إلى الوحدة اليمنية وأثرها في ترسيخ حقوق الإنسان، وعن حقوق المرأة والطفل وتوفير الضمانات لحمايتها من الانتهاكات ووضع المرأة والطفل في الاتفاقيات والعهود الدولية ونشر الوعي بحقوق الإنسان وتنمية قدرات المرأة.

فيما تناول د.عزي هبة الله شريم في كلمته عن دور التعليم والتثقيف في ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان أساس التنمية في بلادنا.

تختتم صباح اليوم الخميس ورشة العمل الثالثة التي تنظمها مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي (مدى) حول تطبيقات قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، التي انعقدت برعاية الأخ أحمد محمد الكحلاني، محافظ عدن وشارك في الورشة (٣٥) مشاركا ومشاركة من قيادات ومنتمسي المجتمع المدني بعدن، حيث ناقشوا على مدى يومين آراء ووجهات نظر قيادات الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المحافظة حول قانون الجمعيات والمؤسسات وسبل تجاوزه آية فقرات تعيق الجمعيات عن تنفيذ أنشطتها وبرامجها.

وكانت الورشة قد بدأت امس، وفي افتتاحها القى الأخ عصام وادي، مدير عام الجمعيات والاتحادات في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظته عدن كلمة، أكد فيها أهمية تفعيل نشاط منظمات المجتمع المدني ورفع الوعي القانوني لقياداتها وأعضائها بما يساعد على تطوير عمل الجمعيات الأهلية.

وأوضح أن العمل في الجمعيات الأهلية ينبغي أن يقوم على أساس ديمقراطي وتكاملي، ويحتاج إلى المام ومعرفة بالقوانين والوائح المنظمة للقيام به، لبعض مواد قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، دفع بمؤسسة لقياداتها في مجال تطبيق النظام الداخلي للجمعيات وتنظيم أعمال الرقابة والتفتيش فيها.

من جانبها القت الأخت نادية محمد ناجي، منسقة مؤسسة (مدى) في م/ عدن كلمة أوضحت فيها أن اقتراب موعد التعديل الذي تراه الحكومة ضرورة القيام به، لبعض مواد قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، دفع بمؤسسة مدى إلى المساهمة في التعرف على وجهات نظر الجمعيات والمؤسسات في محافظة عدن لإيصالها إلى مجلس النواب، وبحثها لتحقيق التعديل المطلوب للمواد المعيقة لعمل الجمعيات والمؤسسات.

مدير عام مستشفى ذمار لـ (الكنوب)

مقارنة بـ ٧٥ مستشفى في العام ١٩٩٢م، ومستشفى ذمار العام ليس بمنأى عن هذا التطور الذي حصل في عهد الوحدة المباركة حيث تم خلال الثلاث سنوات الماضية توفير بعض التجهيزات والمعدات بما يعادل ستين مليون ريال إضافة إلى افتتاح العديد من التخصصات الجديدة كقسم الغسيل الكلوي والعناية المركزة وقسم الأطفال الخدج حديثي الولادة كما أنه وبمناسبة إعياد الوحدة سوف يتم افتتاح مبنى الطوارئ الوليدية والذي تبلغ كلفته أكثر من ثلاثمائة وخمسين ألف دولار كما سيستأنف العمل في مبنى العيادات الخارجية.

كما صدرت توجيهات فخامة علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بتحويل مستشفى ذمار العام إلى مستشفى مركزي نظراً للخدمات التي يقدمها وموقعه المتوسط لعدد من المحافظات.

كل الولاء والعرفان لصانع منجزات التنمية والديمقراطية والوحدة